الدروس المقدمة حضوريا في مقياس "منهجية العلوم القانونية"

السنة الثانية جذع مشترك (السداسي الثالث)

السنة الجامعية: 2024-2025

الأستاذ: حسن عبد الرزاق

مقدمة:

أصبح البحث العلمي السمة البارزة للعصر الحديث، بعد أن اتضحت أهميته في تقدم الدول واستقلالها وسيادتها، بل وحتى بقاءها أصبح مرتبطا بشكل أو بآخر بمقدار تقدمها العلمي في مختلف المجالات، كما تأكدت أهميته في حل المشكلات الاقتصادية والصحية والتعليمية والسياسية وغيرها. ولم يعد هناك أدنى شك في أن البحث العلمي هو الطريق الأمثل والوحيد لتقدم الشعوب وحل المشكلات التي تعاني منها البشرية.

لذلك من الطبيعي أن تولي الجامعات جل اهتمامها وتوجه نشاطها الى تدريب الطلبة على اتقان أساليب البحث العلمي خلال دراستهم الجامعية، لتمكنهم من اكتساب مهارات بحثية تجعلهم قادرين على إضافة معارف جديدة الى رصيد الفكر الإنساني. ومن هنا تعددت المقررات الدراسية لتعليم الطلبة التفكير العلمي المنظم، ومناهج البحث العلمي، وقواعد الكتابة العلمية وغيرها. والتي تهدف الى اعداد أجيال من الباحثين العلميين، إضافة الى رصد الجوائز لتشجيع الباحثين على نشر أبحاثهم في الدوريات العلمية المصنفة عالميا، الى غير ذلك من البرامج الاكاديمية المعتمدة.

وترتبط منهجية البحث العلمي بالعلوم القانونية بمختلف فروعها وأقسامها، حيث تنشئ لدى الطالب الأسلوب والطريقة في التعامل مع شتى الميادين التي يطرحها علم القانون، فلا يكتفي الطالب بمراجعة وحفظ المحاضرات النظرية ثم محاولة استرداد المعلومات بطريقة آلية قد تصطدم بمشكل النسيان عند الاسترجاع، بل الهدف من المنهجية بصفة عامة، هو تمكين الطالب من منهج ووسيلة تؤدي به إلى دراسة سليمة لمختلف المواد، والاستعمال الأمثل للمعلومات التي يستقيها من المصادر والمراجع في مسيرته التعليمية، مما ينعكس إيجابا على تحصيله العلمي وعلى حياته المهنية فيما بعد.

ويقصد بالمنهجية النظام الذي ينبغي أن تسير عليه عملية معينة كي تتكون مقبولة، وكي يكون -من ثم- ما تفضي اليه مقبولا بدوره. والعملية المرادة هنا لها ثلاثة جوانب: التفكير، وترتيب ما تم التفكير فيه، والتعبير عما تم التفكير فيه وتم ترتيبه، هذا مطلق المنهجية، فاذا كان موضوع التفكير والترتيب والتعبير قانونيا، كنا أمام المنهجية القانونية.

وتعرف منهجية العلوم القانونية من الناحية الموضوعية بأنها مجموعة المبادئ والقواعد التي تحكم سير العقل الإنساني في بحثه عن الحقيقة. ويدرس هذا الجانب مختلف المناهج التي وضعها علماء المناهج والتي تنقسم إلى نوعين، الأول يضم مناهج علمية أساسية، وهي المنهج التجريبي، المنهج التاريخي، المنهج الاستدلالي، والمنهج الجدلي. أمّا الثاني يضم مناهج فرعية كالمنهج الوصفي، المنهج الإحصائي، منهج تحليل المضمون.

ويقصد بالمنهجية القانونية من الناحية الشكلية والإجرائية، جملة الإجراءات التي تساعد الباحث في عملية جمع وتخزين المعلومات، وكيفية كتابة البحث وإخراجه في صورته النهائية.

سنحاول من خلال هذه الدروس الإلمام بالجانب الشكلي والإجرائي لمقياس منهجية العلوم القانونية بشيء من التفصيل، والموجّهة خصيصا لطلبة السنة الثانية من الطور الأول (ليسانس حقوق–السداسي الثالث–)، وهي في الحقيقة تكملة لسلسة الدروس التي تلقّاها الطلبة في مقياس منهجية العلوم القانونية، خلال السداسين الأول والثاني في السنة الأولى، والمخصّصة لدراسة منهجية العلوم القانونية من الناحية الموضوعية.

ومما لا شك فيه أن استمرار التكوين في مقياس منهجية البحث العلمي للعلوم القانونية خلال الأطوار التعليمية الثلاث، دليل في حد ذاته على الأهمية العلمية والعملية التي يحظى بها هذا المقياس في عملية التكوين البيداغوجي والتحصيل العلمي لطلبة الحقوق والباحثين في مختلف فروع القانون، التي تمكنهم دون شك من التحكم في البحث العلمي المراد إعداده وذلك من خلال التحكم في مختلف القواعد المنهجية طيلة المراحل التي يمر بها.

إلا أنه من خلال تجربتي المتواضعة في التدريس بميدان الحقوق لاحظت أن معظم الطلبة يتعاملون مع مادة منهجية العلوم القانونية كإحدى المواد النظرية التي تحفظ وتنسى بعد الامتحان مباشرة، فلا يعيرون المادة الأهمية اللازمة معتبرين أنها مادة غير أساسية، كما أن الكثير منهم يعتقدون أن البحث الفصلي أو المذكرة أو الأطروحة أو المقالة هي عملية تجميع لمعلومات تدور حول موضوع معين، دون أن يدركوا أن هذه المعلومات التي يتلقونها من المصادر والمراجع المختلفة ليست أكثر من مادة خام عليهم استخدامها **بمنهجية قانونية تمكن مراعاتها من تجنب الخطأ في التفكير والترتيب ومن عدم الوضوح في التعبير عما وقع التفكير فيه وترتيبه".**

والمقصود من كون المنهجية القانونية آلية قانونية" تمكن مراعاتها" فهنا لم يقل "تمكن" بل قيل "تمكن مراعاتها"، والسبب أن هناك من يتعلم المنهجية القانونية ومع ذلك يأتي بتفكير أو ترتيب خاطئ، أو يأتي بتعبير لا يؤّدي ما فكر فيه أو رتبه على وجه خال من الغموض. فالتعلم إذا غير كاف، بل ينبغي مراعاة ما تم تعلمه عند ممارسة التفكير أو عند القيام بالترتيب أو عند الاتيان بالتعبير.

وقد يقال في إطار له علاقة بما جاء أعلاه، أن هنالك من لم يتلق–طوال الفترة التي قضاها طالبا في ميدان الحقوق– درس منهجية، ولم يقرأ مرجعا واحدا عنها، ومع ذلك تجده يفكر ويرتب ويعبر على الوجه الذي ينبغي.

والجواب على هذا القول أن المنهجية كأداة تمكننا من مراقبة تفكيرنا والتفطن الى أنه كان في هذا الموطن على النحو الذي يجب أو كان على غير النحو الذي يجب، فنتركه الى غيره. كذا الحال لو تعلق الامر بالترتيب أو

التعبير. وعليه فان مثَلَ من لا يتعلم المنهجية ومع ذلك يأتي بتفكير وترتيب وتعبير مقبول كمثل من لا معرفة له بفن القتال: فمرة يصيب ويأتي فعله بالانتصار، ومرّة لا يصيب ويكون سببا في الهزيمة.

وعلى هذا الأساس نتساءل في هذا المقام **عن مفهوم البحث العلمي والقواعد المنهجية الواجب اتباعها طيلة مراحل إعداده؟**

وحتى نتوصل تدريجيا للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم البرنامج المقرر للمادة تحت عنوان تقنيات إعداد البحث العلمي الى محورين، نتناول في أولهما **مفهوم البحث العلمي والمراحل المتبعة عند اعداده،** وفي ثانيهما **المراحل المتبعة عند انجاز البحث العلمي،** معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

ولتبسيط دراسة المقياس نقسم دروس المحورين المذكورين أعلاه على النحو التالي:

الدرس الأول: ـــــــــــــــــــــــــ "مفهوم البحث العلمي "

الدرس الثاني: ـــــــــــــــــــــــــ "أنواع البحث العلمي "

الدرس الثالث: مراحل إعداد البحث العلمي" مرحلة اختيار موضوع البحث"

الدرس الرابع: ـــــــــــــــــــــــــ " مرحلة جمع الوثائق العلمية "

الدرس الخامس: ـــــــــــــــــــــــــ " مرحلة القراءة والتفكير"

الدرس السادس: ـــــــــــــــــــــــــ " مرحلة تصميم خطة البحث"

الدرس السابع: ـــــــــــــــــــــــــ " مرحلة تدوين المعلومات (التخزين)"

الدرس الثامن: انجاز(تحرير) البحث العلمي " تحديد منهج البحث"

الدرس التاسع: ـــــــــــــــــــــــــ " قواعد الاقتباس"

الدرس العاشر: ـــــــــــــــــــــــــ " قواعد الكتابة"

الدرس الحادي عشر: ـــــــــــــــــــــــــ " قواعد الإسناد والتوثيق في الهامش"

الدرس الثاني عشر: ـــــــــــــــــــــــــ " توثيق قائمة المصادر والمراجع"

الدرس الثالث عشر: ـــــــــــــــــــــــــ "المواصفات النهائية للبحث العلمي"

الدرس الرابع عشر: ـــــــــــــــــــــــــ " أخلاقيات كتابة البحث العلمي"

ملاحظة: تم جمع مادة هذه الدروس من المراجع التالية:

1-المؤلفات:

- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبعة 9، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1996.

-أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1980.

-أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي، الجزء الأول، المكتبة الأكاديمية، ط 01، القاهرة، مصر، 1996.

-بشار عدنان ملكاوي، المنهجية العلمية لكتابة الأبحاث والدراسات القانونية، المكتبة الوطنية، الأردن، 2013.

-حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، دار هومة، الجزائر، 2018.

-ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

-رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

-عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطوّلة والمختصرة، دار بلقيس، الجزائر، (بدون سنة نشر)،

-عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

-عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981.

-عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2014.

-عمار بوضياف، إعداد أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،2019.

-عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2005.

-عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.

-علي مراح، منهجية التّفكير القانوني (نظريا وعمليا،) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2004.

-غازي حسين عناية، مناهج البحث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1984.

-قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام المعلومات، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن ،1999.

-مسعد عبد الرحمن زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.

-مكي مصطفى، البحث العلمي آدابه وقواعده ومناهجه، دار هومة، الجزائر، 2013.

-مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،2000.

-2- المطبوعات الجامعية

- بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لمين دباغين، سطيف، 2015-2016.

-سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017-2018.

-غلابي بوزيد، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2022-2023.

3-المراجع باللغة الأجنبية:

- Jean Louis Bergel, Méthodologie juridique, PUF, paris, 2ème ed ,2016.
- Véronique Champeil Desplats, Méthodologies du Droit et sciences du Droit, Dalloz, paris, 2014.
- Paul Delnoy, Elément de Méthodologie Juridique, Larcier, Bruxelles, 2006.